

# منظمة الصحة العالمية



ج ١٢/٥٣ تصويب ١  
١١ أيار/ مايو ٢٠٠٠  
A53/12.Corr 1

جمعية الصحة العالمية الثالثة والخمسون  
البند ١٢-١٠ من جدول الأعمال المؤقت

## اتفاقية منظمة الصحة العالمية الاطارية بشأن مكافحة التبغ

تقرير الفريق العامل

### تصويب

يرجى ادراج النص الوارد أدناه والمطبوع بحروف مائلة في بداية الملحق.

### النصوص المؤقتة لمشاريع العناصر المقترحة لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الاطارية بشأن مكافحة التبغ مع تعليقات الفريق العامل<sup>١</sup>

#### تعليقات عامة

أدلى المشاركون بعدد من التعليقات العامة على الاتفاقية الاطارية برمتها، وأعربوا عن آرائهم بخصوص العناصر الواردة في الفرع أولاً، الذي يشمل الدباجة والتعاريف والغرض المنشود والمبادئ التوجيهية. ورأى المتحدثون أن الوثيقة تشكل أساساً صالحاً لمرحلة التفاوض.

وعلقت عدة وفود على التوازن بين الاتفاقية الاطارية والبروتوكولات المحتملة اذ ينبغي أن تكون البروتوكولات مكملة للاتفاقية. ورئي أن الاتفاقية ينبغي أن تكون صارمة وأن تضع المعايير للبلدان. كما اقترح أن تعتبر الالتزامات معايير دنيا، وأن تشجع البلدان على اعتماد معايير أعلى على المستوى المحلي. وبدا أن هناك توافقاً كافياً في الآراء بشأن عدد من المجالات مثل حماية الشباب ومنع التهريب والتوسيم السليم للعلامات التجارية الخاصة بمنتجات التبغ. بيد أن عدداً من البلدان أشار إلى أن لحتواء الاتفاقية نفسها على العديد من الالتزامات المحددة يمكن أن يحول دون تأييد البلدان لها. وأيدت غالبية الوفود وضع اتفاقية قوية ذات طابع عام بحيث يتسنى أن ينضم إليها أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء في المنظمة. وينبغي للاتفاقية أن تركز بوجه عام على مبادئ واسعة النطاق وشاملة وجامعة مع اتاحة المرونة الضرورية للبلدان، على الرغم من اقتراح إمكانية اعتماد

١ ترد تعليقات الفريق العامل بحروف مائلة وتكتب بترك فراغ في الهامش.

درجة التحديد في الاتفاقية على طبيعة الموضوع. ورأى بعض المتحدثين أن الوقت لم يكن بعد لكي يحدد في هذه المرحلة ما إذا كان ينبغي تناول القضايا في الاتفاقية أو في البروتوكولات المحتملة. ومن الاقتراحات التي قدمت أن الاتفاقية يمكن أن تستكمل أولاً بالبداية بالأغراض المنشودة والالتزامات، وعندئذ يمكن تعيين أفرقة عاملة لاعداد البروتوكولات.

ولاحظ المشاركون أن تدابير مكافحة التبغ أمر متروك للبلدان. وينبغي أن يضع كل من الاتفاقية والبروتوكولات المحتملة في الحسبان الظروف الخاصة لكل بلد من البلدان والاختلافات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛ وينبغي مساءلة البلدان المختلفة بطرق مختلفة. وعلى الرغم من أنه ينبغي تقديم الدعم اللازم لبرامج قطرية قوية فإن مسألة زراعة التبغ مسألة سياسية عالية المستوى والحكومات تحتاج الى المرونة في هذا الصدد.

وذكر بعض المشاركين وجوب التشديد على المجموعات السريعة التأثر مثل النساء والأطفال والفقراء. وينبغي ادماج وجهات نظر المرأة في جميع أجزاء هذه العملية. وعلى الرغم من وجوب التصدي لتنامي تعاطي التبغ فإن انتشار هذه الظاهرة حالياً يمثل بالفعل مشكلة كبرى في بلدان عديدة.

وأكد عدد من الوفود على أن مكافحة التبغ تتطلب اتباع نهج متعدد القطاعات يشرك جميع الإدارات الوطنية. وتم الترحيب بمجموعة التدابير الواردة في الوثيقة. بيد أن عدة مشاركين اقترحوا أن ينصب التركيز الرئيسي على التدابير عبر الوطنية في مجالات مثل الاعلان العابر للحدود والرعاية والتثريب. وبهذا تكمل الاتفاقية التشريعات الوطنية والمحلية وتحدد الاستجابات التي تتطلب تعاوناً دولياً. وشدد مشاركون آخرون على أن الاتفاقية ينبغي أن تشمل القضايا الوطنية والعابرة للحدود على السواء. وستقتضي الضرورة اجراء مزيد من المناقشات داخل البلدان.

وأكد بعض المتحدثين على وجوب التشديد في الاتفاقية على الدور الهام للمنظمات غير الحكومية، واشراك تلك المنظمات في عملية التفاوض. ورأى متحدثون آخرون أن الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقية ينبغي أن تكون ذات مردودية، وأنه لا بد من تحديد العقوبات التي تعترض مكافحة التبغ.

ورئي أن من الضروري اجراء مزيد من البحوث المتعلقة بالسياسات التجارية والقوانين الخاصة بالتبغ. وبوجه عام ينبغي أن يكون النص أوضح فيما يخص العلاقة بين الاتفاقية والاتفاقيات الدولية الأخرى. واقترح أن توفر للبلدان النامية الحماية من تأثيرات التجارة الدولية بمنتجات التبغ، وأن تعرض للمساءلة البلدان النامية التي تصدر لها منتجات التبغ و/ أو أوراها.

ورأى عدد من المتحدثين أن النص يبين قلة مراعاة مصالح البلدان النامية فينبغي زيادة التشديد على الدعم المالي والتقني للبلدان التي تتحمل خسائر في المستقبل نتيجة تنفيذ الاتفاقية. وينبغي أن تكون الآليات المالية لدعم هذه البلدان واضحة قبل اعتماد الاتفاقية. وتعتمد اقتصادات بعض البلدان على التبغ، ولكن لم يفعل سوى القليل من أجل تحديد المحاصيل أو أسباب الرزق البديلة؛ فهذه البلدان ينبغي اعفاؤها من الخضوع لأحكام الاتفاقية الى أن يتم دعمها من قبل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والبنك الدولي. وينبغي اشراك جميع الأطراف المؤثرة، بما فيها الزارعون، في المشاورات الخاصة بالاتفاقية. وهناك من رأى وجوب الاهتمام الجدي بالآثار السلبية المحتملة بالنسبة للبلدان النامية، إلا أن البلدان كافة ستستفيد من الاتفاقية.